

"العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البلديات: دراسة حالة بلدية الفحيص"

إعداد الباحثة:

رزان عودة محمد أبو حطب

قسم المحاسبة - بلدية الفحيص

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البلديات كدراسة حالة في بلدية الفحيص. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية شملت عدداً من العاملين في بلدية الفحيص وبلغ عددهم 20 موظف وموظفة من العاملين في بلدية الفحيص. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة اتفاق أفراد العينة على أن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في البلديات بشكل عام وفي بلدية الفحيص بشكل خاص بشكل مرتفع. كما وأشارت نتائج الدراسة إلى اتفاق العاملين على أن القوانين والتشريعات، والعوامل التنظيمية، وتكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا التأثير مرتفع من وجهة نظرهم.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير القوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا يعني أن متغير القوانين والتشريعات مسؤول عن تعزيز ما نسبته 1.2% من الأداء المالي لبلدية الفحيص، ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل التنظيمية وبين الأداء المالي لبلدية الفحيص وهذا يعني أن متغير العوامل التنظيمية مسؤول عن المساهمة بما نسبته 57.9% من الأداء المالي في بلدية الفحيص، وأخيراً وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير تكنولوجيا المعلومات وبين الأداء المالي لبلدية الفحيص وهذا يعني أن متغير تكنولوجيا المعلومات في البلدية مسؤول عن التأثير بما نسبته 4.9% من الأداء المالي لبلدية الفحيص وهي نسبة مؤثرة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم بلدية الفحيص بوضع سياسة استراتيجية يتم من خلالها متابعة تطبيق العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لزيادة تحسين أدائها المالي. وأن تقوم البلديات بشكل عام وبلدية الفحيص بشكل خاص بدخال تكنولوجيا المعلومات بشكل أكثر في أداء العمل البلدي مما ينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، البلديات، بلدية الفحيص.

المقدمة:

يشهد عصرنا الحالي العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وترتب على هذه التطورات زيادة اهتمام المؤسسات بمواردها المالية والبشرية؛ من أجل مواجهة التحديات التي تحيط بهم والتكيف معها والتي أدت إلى تزايد أهمية الأداء المالي وتحسينه داخل المؤسسات والحرص في الحصول على أداء مالي جيد لأنه يعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات. كما وتعد عملية تقييم الأداء مطلباً أساسياً لنجاح أي مؤسسة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية لأن كل ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته وعليه لا يمكن الرقابة عليه، كما وأن موضوع تقييم الأداء في المؤسسات الخدمية كالبلديات يعد أحد الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الباحثين في مجال المحاسبة الإدارية، لما له من أهميه في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف والعمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، كما ويضمن التأكد من أن الموارد التي حصلت عليها الوحدة قد تك استخدامها بكل كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها والحصول على المعلومات اللازمة لترشد القرارات الإدارية في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

بالإضافة إلى ذلك فإن التطورات التكنولوجية التي نعيشها في وقتنا الحالي تتطلب من المؤسسات تطوير أعمالها وتنظيمه من أجل تحقيق النمو والاستقرار، إذ يتوجب على كل مؤسسة النظر إلى محيطها الخارجي الذي تنشط فيه سواء بالنسبة للفرص التي يوفرها أو التهديدات التي يطرحها؛ إذ أصبح واجباً عليها فحص صحتها المالية ويكون ذلك من خلال تقييم أداءها المالي، إذ تعتبر عملية تقييم

الأداء المالي إحدى أهم الأساليب العلمية التي يتم من خلالها توفير المعلومات التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة، من خلال إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضع المالية (حسن وبيطار، 2020).

وتعتبر البلديات من المنظمات الخدمية الكبرى التي تلعب دورها حيويًا في حياة المجتمع المحلي وتقدم خدمات للمواطنين ترفع مستوى المعيشة من خلال تطوير مختلف الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتأثر عمل البلديات بالإدارة المالية والأداء المالي لها نظرًا لما لها من تأثير في مكافحة الفساد وتعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة والديمقراطية، إذ يوفر الأداء المالي للبلديات القدرة على تخصيص الموارد بكفاءة، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين في المجتمع المحلي، ووضع خطط تطويرية وتنموية ملائمة للاستجابة للتطورات والتغيرات وتحديات العمل البلدي.

كما وأن للبلديات دوراً هاماً في بناء المجتمع وذلك لتلبية حاجاته وأن قدرة البلدية على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة سيساهم في تحسين الأداء المالي في البلديات بشكل عام وفي الفحيص بشكل خاص مما وهذا يتطلب من العاملين في البلدية تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي.

ومن هذا المنطلق فإنه يتوجب على البلديات خلق آلية جديدة من أجل تطوير كفاءة وفاعلية أدائها المالي ومعرفة أهم العوامل التي تؤثر عليه، والعمل على تقييم دوري للموظفين وتدريبهم وتطويرهم ضمن أسس حديثة ومتطورة تضمن نجاح الأداء المالي لديها. وعليه فقد جاءت فكرة هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البلديات كدراسة حالة في بلدية الفحيص.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

أصبح التنقل في التيارات المتقاطعة المتزايدة التعقيد للتمويل الحكومي المحلي مهارة أساسية للمسؤول العام اليوم، والأكثر من ذلك أن الميزانيات المحلية حساسة للغاية لبيئاتها السياسية والقانونية والتنظيمية، والتكنولوجية والاجتماعية، ويعتبر الأداء المالي من أهم المؤشرات التي تدل على مدى نجاح المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة لها في أفضل صورة، والتي تساعد في تحسين أداء المؤسسة وتساعد على اتخاذ القرارات السليمة وتساهم في معرفة مؤشرات النجاح والفشل وتصويب الاختلال في المؤسسة إن وجد، ويعتبر الأداء المالي مؤشراً مهماً للمؤسسات فهو يقيس مدى استخدام الأصول لتحقيق وتوليد الإيرادات، ويستخدم كمقياس لمعرفة سلامة الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة معينة، وتقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا لتخدم مستخدمي البيانات المالية بهدف اتخاذ القرارات الإدارية والمحاسبية الملائمة للمؤسسة. وتتمثل المشكلة في الدراسة الحالية في الحاجة للتعرف على العوامل المختلفة التي تؤثر على الأداء المالي للبلديات. وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالية: ما هي العوامل المؤثرة على الأداء المالي في بلدية الفحيص؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثر للقوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص؟
- هل هناك أثر للعوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحيص؟
- هل هناك أثر لتكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في بلدية الفحيص؟

فرضيات البحث

فرضية البحث الرئيسية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين العوامل المؤثرة على الأداء المالي في بلدية الفحيص. وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص.
- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحيص.
- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في بلدية الفحيص.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في بلدية الفحيص. وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أثر القوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص.
- التعرف على أثر العوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحيص.
- التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في بلدية الفحيص.

أهمية الدراسة

يعتبر الأداء المالي المقياس الذي يحدد نجاح البلديات، إذ إن عدم قدرة البلدية على تحقيق الأداء المالي المطلوب، يعرضها للخطر، كما وأن الأداء المالي المتفوق يعتبر بمثابة هدف أساسي لكافة المؤسسات، وعليه فإن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية يتم استخدامها في عملية التحليل الداخلي للبلدية، إذ أن الأداء المالي يعد بمثابة استراتيجية هامة، تساعد المديرين على تحديد مستوى الأداء الكلي في البلدية، فضلاً عما يؤشره من نقاط قوة داخلية. ومن ناحية أخرى فإن الأداء المالي الجيد يساهم في تلبية احتياجات العاملين في البلدية وأفراد المجتمع المحيط بالبلدية. ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تقوم على استقراء وتشخيص أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البلديات بشكل عام وفي بلدية الفحيص بشكل خاص وعليه تتمثل أهمية الدراسة في شقين:

أولاً: الأهمية العلمية:

- جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في بلدية الفحيص، وعليه فإن تعدد بمثابة إضافة جديدة لمكتبة الدراسات والأدبيات التي تتعلق بهذا الموضوع.
- كما وأن تناول معرفة أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في بلدية الفحيص سيساهم في تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تساعد في سهولة اتخاذ القرارات في وزارة البلديات بشكل عام وفي بلدية الفحيص بشكل خاص.

ثانياً: الأهمية العملية:

- أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار الباحثين والمهتمين بالدراسات معلومات عن أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي، وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين تقديم الخدمات المحلية لأفراد المجتمع المحلي.

- كما ويؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في بعض الدراسات والأبحاث اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول نفس الموضوع في أبعاد مختلفة وأن تشمل عمل أكثر من بلدية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

يعتبر الأداء المالي مفهوم هام لدى العديد من المؤسسات والشركات نظراً لأنه يعتبر أداة قياس هامة لمدى استخدام الأصول لتحقيق وتوليد الإيرادات. ويستخدم كمقياس عام من أجل معرفة سلامة الوضع المالي الكلي في المؤسسات خلال مدة زمنية محددة، كما ويمكن استخدام الأداء المالي من أجل مقارنة بين أداء المؤسسات ذات نفس القطاع وهناك العديد من الأساليب المختلفة لقياس الأداء المالي، إذ يمكن استخدام الإيرادات من العمليات، والدخل التشغيلي، والتدفقات النقدية التشغيلية، والمبيعات بالوحدات الإجمالية، ومعدل النمو في هامش الربح، ولكن ينبغي أخذ جميع المقاييس بشكل كلي. ويهدف الأداء المالي إلى تقويم أداء المؤسسات لاتخاذ القرارات الإدارية الملائمة (القضاة، 2015).

يشير مفهوم الأداء المالي إلى تلخيص الشركة لما تحققه من عائدات ضمن سجل محاسبي يعتمد على قياس العمليات والسياسات المتعلقة بالإطار المالي للشركة، خلال مدة زمنية محددة مع وجود عنصر المقارنة بين الشركات ذات المجال المتشابه. أي أن عملية قياس الأداء المالي هو عبارة عن إجراء معاينة لكافة الإنجازات المنحقة بالاستناد على معايير العمل، حيث يهدف إلى وضع معايير بهدف تقييم الأداء المالي من خلال الاعتماد على الأهداف الاستراتيجية والخطط الموجودة داخل الشركة (حسن وبيطار، 2020).

كما وأن مفهوم الأداء المالي يشير إلى عدد من النتائج المالية التي تتحقق من خلال من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة. ويعرف الأداء على أنه "مجموعة من النشاطات التي ترتبط بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي بغرض تحقيق هدف معين. ولكي تتمكن المؤسسة من متابعة أعمالها تبعاً لأهدافها الاستراتيجية، فإنه يتوجب عليها القيام بعملية تقييم لأدائها ومقارنته مع أهدافها المخططة. إذ أن عملية تقييم الأداء تعتمد على مراجعة ما تم إنجازه تبعاً لمعايير العمل، حتى تتمكن المؤسسة من توفير المعلومات اللازمة والتي تفي بتحقيق أهدافها. وتتم عملية تقييم الأداء بعدد من المراحل والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوصول إلى عملية التقييم الملائمة. وأن هذه المراحل تشمل ما يأتي: (الشبيبي، 2015):

1. وضع المعايير التي سوف يتم استخدامها في قياس الأداء.

2. قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط.

3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

وعليه ترى الباحثة بأن الأداء المالي يشير إلى عدد النتائج المالية التي تتحقق من خلال العمليات الاستثمارية التي تقوم بها البلدية، وأن الهدف الأساسي من تقييم الأداء هو القيام بإجراء مقارنة بين ما الأهداف التي تحقّقها البلدية والتي تم وضعها بشكل مسبق ومخطط لها لتحديد مدى تنفيذ هذه الأهداف ودرجة الكفاية بل الفاعلية في تحقيقها مع تقييم نتائج التنفيذ بقصد تحديد الانحرافات سواء كانت سالبة أو موجبة.

وفيما يتعلق بتأثير العوامل التنظيمية على الأداء المالي للبلدية، فقد أظهرت بعض الدراسات الأثر الإيجابي للعوامل التنظيمية على الأداء المالي، بينما أظهر آخرون أن هذا التأثير سلبي نوعاً ما، فقد أوضحت بعضها أن العوامل التنظيمية كآلية حوكمة خارجية يمكن أن يقيد القرارات التي يتخذها المجلس الإداري، كما ويمكن أن يقلل التنظيم من تأثير القرارات الإدارية على ثروة المساهمين، مما يؤدي إلى استبدال التنظيم بآليات الرقابة الداخلية التي تصبح أقل فعالية في الحد من نزاعات الوكالات، ومن جهة أخرى فإن وجود العوامل التنظيمية التي يمكن أن تتدخل في انضباط القائد يحد من تقديره (Donatella, 2020).

وكان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات التكنولوجية الذكية في البلديات أثراً واضحاً في تحسين أداء البلديات، حيث تحولت التفاعلات والمعاملات وتقديم الخدمات من التفاعلات الهاتفية وجهاً لوجه إلى المنصات عبر الإنترنت، فمن أنواع المعاملات التي تقوم البلديات برقمنتها عادةً دفع الرواتب، والغرامات والفواتير وتسجيل الشركات وطلب تصاريح البناء، ورخص القيادة، والتقدم بطلب للحصول على جواز السفر، والتسجيل في المؤسسات التعليمية، إلخ؛ وعلى الرغم مما حققته البلديات في جميع أنحاء العالم تقدماً كبيراً في التنقل في خدمات المعاملات عبر الإنترنت، لا يزال هناك طريق طويل للوصول بسلاسة أنظمة الخدمات عبر الإنترنت، في الواقع غالباً ما يلاحظ أن المدن بدلاً من توفير موقع ويب واحد للمؤسسة بأكملها، لها مواقع ويب مختلفة لكل قسم، ولكل قسم فريق دعم تكنولوجيا المعلومات الخاص به، وهذا غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع النفقات (Collinet al., 2016).

ثانياً: الدراسات السابقة

سيتم في هذا الجزء إلقاء الضوء على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة، ونظراً لندرة الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة البحث سوف يقوم الباحث بتقديم ما وجده من دراسات وسيتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة (حسن وبيطار، 2020) بعنوان "العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية" فقد هدفت إلى اختبار أثر مجموعة من العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين السورية الخاصة خلال الفترة 2009-2018، ولتحقيق غرض الدراسة تم جمع البيانات من 12 شركة تأمين خاصة تعمل في السوق السورية للتأمين. لغرض تحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على أحد نماذج panel data وهو نموذج التأثيرات العشوائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن (إجمالي الأقساط المكتتبة، إجمالي الاستثمارات، معدل التضخم) تؤثر بشكل إيجابي في الأداء المالي لشركات التأمين المدروسة متمثلة بالعائد على حقوق الملكية، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لكل من (إجمالي الاستثمارات، معدل التضخم) في العائد على الأصول، أما كل من (الناتج المحلي الإجمالي، عمر الشركة) فتؤثر بشكل سلبي في الأداء المالي لشركات التأمين المدروسة، بينما لم تظهر الدراسة وجود أثر لكل من نسبة الاحتفاظ ونسبة الخسارة وصافي الاحتياطيات الفنية إلى صافي الأقساط في كل من النموذجين.

بينما هدفت دراسة (القضاة، 2015) وهي دراسة بعنوان "العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 2005 - 2011" إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية من عام 2005 إلى عام 2011 مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. ولتحقيق ذلك تم استخدام البرنامج الإحصائي (E-VIEWS)، واشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات وقد بلغ عددها (73) شركة، تم استبعاد (8) منها كونها موقوفة عن التداول، فأصبحت عينة الدراسة مكونة من (65). وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمتغيرات المستقلة مجتمعة (حجم الشركة، والمستثمر المؤسسي، ونسبة المديونية، وعمر الشركة، ونسبة

السيولة، ورضا العملاء، والانتاجية، ودرجة الرفع المالي) على الأداء المالي للشركة، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي والمتغير المستقل المستثمر المؤسسي. وقد أوصت الدراسة أن تأخذ الشركات بعين الاعتبار تأثير المديونية على الأداء المالي للشركة وضرورة تطوير وإتباع السياسات والاستراتيجيات للمحافظة على الزبائن.

أما دراسة (الطراونة، واللايد، 2015) وهي دراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وقد هدفت الدراسة الى فحص تأثير العوامل الخارجية (القانونية والاقتصادية والبيئات التنافسية) والعوامل الداخلية (التخطيط المالي، والرقابة الداخلية، والكفاءة الإدارية) التي على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 70 موظفاً وموظفة عاملين في 24 شركة من شركات التأمين. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لكل من العوامل الخارجية وكذلك الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة أن تولي شركات التأمين مزيداً من الاهتمام للخارج والعوامل الداخلية التي تؤثر على أدائهم المالي.

ودراسة (Ahmaro, 2014) وهي دراسة بعنوان "ضبط الأداء المالي للبلديات الأردنية من خلال تحسين النظام المالي دراسة تحليلية"، والتي هدفت الدراسة إلى التعرف على أعراض ضعف الرقابة المالية في البلديات الأردنية، ودور الأنظمة التي تغطي أداء البلديات كأسباب لهذه الأعراض. ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بتحليل أعراض ضعف الرقابة المالية التي ظهرت في التقارير السنوية لديوان المحاسبة للأعوام 2009-2012 وربطت هذه الأعراض بضعف الأنظمة التي تسبب الأعراض، وتم تحليل مواد القانون واللائحة المالية للبلديات. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود ضعف شديد في الالتزام بالقوانين والأنظمة المالية، بالإضافة إلى ضعف الأوضاع المالية للبلديات، كما وجدت الدراسة أن قانون البلديات منقوصاً وغامضاً في ذكر صلاحيات رئيس البلدية ومدير البلدية، وأنه أعطى سلطات تنفيذية ورقابية إضافية لوزير شؤون البلدية، وكانت اللائحة المالية تبين أن البلديات تتعارض مع قانون البلديات في عدة مناطق، وتبين أنها تقتصر على المبادئ المحاسبية الكافية التي من شأنها تعزيز الرقابة المالية في البلدية، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون البلديات، وضرورة استبدال اللائحة المالية للبلديات، من أجل تطبيق نظام مالي حديث بمعايير محاسبية ورقابية وتنظيمية واضحة تطبق أفضل الممارسات المحلية والدولية. كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة رقابة داخلية في البلدية.

بينما هدفت دراسة (Ritonga, Clark, & Wickremasinghe, 2012) وهي دراسة بعنوان "الجهات الفاعلة التي تؤثر على الوضع المالي للحكومة المحلية في إندونيسيا"، إلى تحديد العوامل التي تؤثر على الأوضاع المالية لشركة LGS من خلال نظرية العرض والطلب، واتبعت الدراسة منهج البحث الكمي، وفحصت الدراسة سبعة عوامل كمتغيرات مستقلة: السكان، والكثافة السكانية، والملف العمري للمجتمع، وثروة المجتمع، وقاعدة إيرادات LG، والكفاءة المالية، وتكلفة الخدمات والسلع التي تقدمها LG، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك أربعة عوامل (الكفاءة المالية، تكلفة الخدمات والسلع، السكان، والقائمة على الإيرادات) تؤثر بشكل كبير على الوضع المالي لشركة LG، في حين أن العوامل الثلاثة الأخرى (الكثافة السكانية، الملف العمري للمجتمع، وثروة المجتمع) ليست كذلك، وبناءً على النتائج، يمكن للحكومة المركزية والمديرين التنفيذيين والمشرعين في LG الاستفادة من الأدلة لوضع سياسة فعالة تتعلق بالظروف المالية لشركة LG ونتيجة لذلك، سيتم تحسين جودة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإدارة المالية لشركة LG في المستقبل بالنسبة للعلماء الإندونيسيين.

أما دراسة (المشاقبة، 2008) بعنوان "العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمجالس البلدية الأردنية" فقد هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمجالس البلدية الأردنية و لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم اعتماد مصادر أولية، و مصادر ثانوية، و ذلك من خلال الكتب و المراجع و الدراسات النظرية، و التجريبية، و الأبحاث و الدوريات، بالإضافة إلى تصميم و تطوير استبانة علمية محكمة، تم توزيعها على (319) فرداً، و قد خضع للتحليل منها (280) استبانة فقط. و من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة إن هناك تأثيراً واضحاً لمتغيرات الدراسة على الأداء المالي للمجالس البلدية الأردنية. كما أظهرت الدراسة أن الأداء المالي للمجالس البلدية يتأثر بدرجة عالية نسبياً بالقوانين و التشريعات، و يرجع ذلك إلى وجود صعوبات تتعلق بالمتغيرات المتكررة بالقوانين المالية، بالإضافة إلى صعوبتها و عدم ملاءمتها. و بينت الدراسة أن الأداء المالي للمجالس البلدية يتأثر بدرجة عالية نسبياً بالعوامل التنظيمية.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة والتي تتعلق بالعوامل المؤثرة على الأداء المالي، أثر هذه المتغيرات على متغيرات متنوعة، كما درست بعض العوامل والمتغيرات التي تؤثر عليها، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البلديات بشكل عام وفي بلدية الفحيص بشكل خاص.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي نظراً لطبيعة الدراسة، كونها تبحث في دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي ، ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بعدة مميزات أهمها: (الجديلي، 2011)

1. أنه يدرس واقع الظاهرة ويصف خصائصها بدقة.

2. يعبر عنها بشكل كمي وكيفي حتى يتسنى الباحثون من التعرف مدى انتشار الظاهرة ودرجة ارتباطها مع متغيرات الدراسة، وبالتالي مساعدتهم في الوصول إلى استنتاجات تساعدهم على فهم الواقع وتطويره.

استخدمت الدراسة الحالية مصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

- المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والمقالات والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: ستحصل الدراسة على المعلومات من خلال الاستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة العاملين في بلدية الفحيص بمختلف مستوياتهم الوظيفية. وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية شملت عدداً من العاملين في بلدية الفحيص وبلغ عددهم 20 من العاملين في بلدية الفحيص.

أداة الدراسة

وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية هما: القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية، وهي: الجنس، المؤهل العلمي، والقسم الثاني: يمثل مجموعة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص وقد تكونت من 21 عبارة ، أما القسم الثالث فيتكون من عدد من العبارات التي تهدف إلى معرفة الأداء المالي في بلدية الفحيص وتكونت من 11 عبارة وتم تصميمهما بالاعتماد على الدراسات السابقة، وأخذ آراء عدد من الأساتذة المختصين.

ولقياس ثبات هذا المقياس تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة المستخدمة في قياس متغيرات البحث وقد بلغت (0.93) وهي بذلك تعكس بذلك تعكس مدى اتساق العبارات المتعلقة لقياس العوامل المؤثرة على الأداء المالي في بلدية الفحيص في أداة البحث وهذا يشير الى درجة ثبات ممتازة للأداة.

قامت الباحثة بتوزيع (20) استبيان على العاملين في بلدية الفحيص ، والجدول رقم (1) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول (1): خصائص أفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
1	الجنس	ذكر	11	60%
		أنثى	8	40%
المجموع				
2	المؤهل التعليمي	دبلوم	5	25%
		بكالوريوس	10	50%
		ماجستير	3	15%
		دكتوراه	2	10%
المجموع				
20				
100%				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة تكونت من (20) من العاملين في بلدية الفحيص، حيث اشتملت عينة الدراسة على (11) من الذكور وبنسبة (60%)، ومن العاملات من الإناث (8) أي بنسبة (40%). وكان معظم أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (10) وبنسبة (50%).

ثانياً أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج ال (SPSS) الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات والحصول على النتائج حيث تم استخدام عدد من الاختبارات الإحصائية للإجابة على أسئلة وفرضيات البحث وهي: اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وتم حساب النسب المئوية لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على فقرات الاستبانة، والوسط

الحسابي لقياس متوسط إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الإجابات عن قيم وسطها الحسابي، ومعامل الانحدار المتعدد (Regression) لاختبار دور العوامل التي تؤثر على الأداء المالي.

الدراسة التحليلية:

بعد عملية جمع البيانات والتي تم معالجتها إحصائياً من خلال برنامج (SPSS)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي: ما هي العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص؟ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ولتقدير استجابات المبحوثين فقد تم استخدام المعيار الآتي:

جدول (2): معيار تقدير استجابات المبحوثين على العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص.

المتوسط الحسابي	تقدير توافق أفراد العينة
2.33-1	ضعيفة
3.66-2.34	متوسطة
5-3.67	مرتفعة

وفي إطار الإجابة عن سؤال الدراسة، جاءت النتائج كما يلي:

العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص

لمعرفة ذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات معوقات التحصيل الضريبي والمسقفات التي تؤثر في عمل بلدية الفحيص، والجدول (3) يوضح تلك النتائج.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية

الفحيص

التسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
القوانين والتشريعات			
1	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التغيير المتكرر في القوانين والتشريعات يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي في البلدية.	3.71	1.04
	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أنه يتم تطبيق التشريعات والقوانين المالية المنظمة للأداء المالي بدقة.	4.17	0.76

1.25	3.54	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التشريعات والقوانين المالية المنظمة للأداء المالي سهلة التطبيق.	3
1.40	3.67	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التشريعات والقوانين المالية المنظمة للأداء المالي تتسم بالمرونة وتعطي قدراً من الحرية لتطبيق الأداء المالي.	4
1.29	3.25	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التشريعات والقوانين المالية المنظمة للأداء المالي مفهومة للجميع الموظفين مما يعمل على تسيير الأعمال.	5
1.06	4.21	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التشريعات والقوانين المالية التي تنظم تحصيل إيرادات البلدية ملائمة لطبيعة عمل البلديات.	6
1.01	3.67	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التشريعات والقوانين المالية التي تنظم نفقات البلدية ملائمة لطبيعة عمل البلديات.	7
1.14	3.94	الدرجة الكلية للقوانين والتشريعات المؤثرة في الأداء المالي	
العوامل التنظيمية			
1.14	3.42	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التخصص في العمل يؤدي إلى خفض التكاليف.	9
1.23	3.71	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن الحرية في التنظيم والتخطيط يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	10
1.41	3.38	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن تقليل الوقت المطلوب لإنجاز الأعمال يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	11
0.95	3.96	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	12
1.02	3.92	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن الروتين في العمل يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	13

0.95	3.88	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى وصف الأداء الوظيفي للموظفين بشكل واضح يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	14
1.27	3.71	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن التقسيم العمل والتخصص يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	
1.12	3.71	الدرجة الكلية للعوامل التنظيمية التي تؤثر على الأداء المالي	
تكنولوجيا المعلومات			
1.37	2.83	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى تحديد البيانات والمعلومات لقرار معين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	15
1.45	3.13	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى زيادة الأنفاق على استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	16
1.41	3.58	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي وزيادة فعاليته.	17
1.35	3.42	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن استخدام أجهزة وبرامج حاسوبية متصلة فيما بينها للقيام بالعملية المحاسبية يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	18
1.076	3.71	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي وتحسين جودة المعلومات المالية.	19
1.163	3.50	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تقديم التقارير المالية بكل سهولة للأطراف المعنية مما يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	20
1.015	3.85	من وجهة نظري كموظف في بلدية الفحيص أرى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم في سهولة التواصل بين العاملين والأقسام المختلفة مما يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.	21
1.40	3.68	الدرجة الكلية لتكنولوجيا المعلومات التي تؤثر على الأداء المالي	

1.22	3.77	الدرجة الكلية للعوامل التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص
------	------	---

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة للعوامل التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص قد بلغ (3.77)، وهذا يدل على مستوى اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على أن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في البلديات بشكل عام وفي بلدية الفحيص بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.22) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين في البلدية إلى أن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في البلديات في بلدية الفحيص بشكل مرتفع.

كما ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في بوجود أثر للقوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص من وجهة نظر العاملين قد بلغ (3.94)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لوجود أثر للقوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.14) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين على أن القوانين والتشريعات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا التأثير مرتفع من وجهة نظرهم.

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج بأن الموظفين في بلدية الفحيص يقومون على تطبيق التشريعات والقوانين المالية المنظمة للأداء المالي بدقة. كما ويؤكدون على أن التشريعات والقوانين المالية التي تنظم تحصيل إيرادات البلدية ملائمة لطبيعة عمل البلديات، وأن التشريعات والقوانين المالية التي تنظم نفقات البلدية ملائمة لطبيعة عمل البلديات

أما فيما يتعلق في المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة بوجود أثر للعوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحيص من وجهة نظر العاملين فقد بلغ (3.71)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لوجود أثر للعوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحيص وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.12) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين على أن العوامل التنظيمية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا التأثير مرتفع من وجهة نظرهم.

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج بأن الموظفين في بلدية الفحيص يرون بأن من أهم العوامل التنظيمية التي تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص الحرية في التنظيم والتخطيط، وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ووصف الأداء الوظيفي للموظفين بشكل واضح، والروتين في العمل وهذه العوامل تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.

ويوضح الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في وجود أثر لتكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في بلدية الفحيص من وجهة نظر العاملين قد بلغ (3.68)، وهذا يدل على مستوى اتفاق مرتفع ومتوسط بين أفراد العينة. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.40) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. على اتفاق العاملين على أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا التأثير مرتفع من وجهة نظرهم.

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج بأن الموظفين في بلدية الفحيص يرون بأن من تكنولوجيا المعلومات تؤثر على الأداء المالي في بلدية الفحيص من خلال تحديد البيانات والمعلومات لقرار معين، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم في سهولة التواصل بين العاملين والأقسام المختلفة، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي وتحسين جودة المعلومات المالية وهذا التأثير يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.

معرفة الأداء المالي في بلدية الفحيص

لمعرفة ذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الأداء المالي في بلدية الفحيص، والجدول (4) يوضح تلك النتائج.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتعلقة بمعرفة الأداء المالي في بلدية الفحيص

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يحرص العاملون في بلدية الفحيص على الموازنة ما بين السيولة والمصروفات.	3.82	.936
2	يقوم العاملون في بلدية الفحيص على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية.	4.12	.805
3	يقوم العاملون في بلدية الفحيص على اعطاء دوراً هاماً لتكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة المالية من أجل تحسين الأداء المالي.	3.92	.833
4	يقوم العاملون في بلدية الفحيص بمقارنة الأداء المالي لديها مع البلديات الأخرى.	3.79	.873
5	يقوم العاملون في بلدية الفحيص بتوفير بيئة عمل فعالة من أجل تحسين الأداء المالي.	3.96	.883
6	يقوم العاملون في بلدية الفحيص بمراقبة المؤشرات المالية المختلفة من أجل اكتشاف مواطن ضعف الأداء المالي.	3.66	.965
7	يقوم العاملون في بلدية الفحيص بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال خفض التكاليف وتحقيق العوائد.	4.04	.776
8	يقوم العاملون في بلدية الفحيص بتطوير النظم المحاسبية والتكنولوجيا بشكل مستمر.	3.81	.896
9	يقوم العاملون في بلدية الفحيص بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي.	3.50	.970

10	يقوم العاملون في بلدية الفحيص بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها من أجل تحسين الأداء المالي.	3.75	.909
	الدرجة الكلية الأداء المالي في بلدية الفحيص	3.84	0884

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في معرفة الأداء المالي في بلدية الفحيص من وجهة نظر العاملين قد بلغ (3.84)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي ومرتفع بين أفراد العينة لمستوى الأداء المالي في بلدية الفحيص. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (0.884) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة، وبلغ أعلى متوسط حسابي (4.12) لصالح الفقرة رقم 2 والتي تنص على "يقوم العاملون في بلدية الفحيص على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية.. ويعكس هذا درجة اتفاق قوية، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.50) لصالح الفقرة 9 والتي تنص على "يقوم العاملون في بلدية الفحيص بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي." وهذا يعكس درجة اتفاق جيدة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين في بلدية الفحيص على أن هناك تأثير للأداء المالي في بلدية الفحيص بشكل مرتفع وقوي.

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بفرضية البحث

تنص الفرضية الرئيسية على "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين العوامل المؤثرة على الأداء المالي في بلدية الفحيص". وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص.
 - لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحيص.
 - لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في بلدية الفحيص.
- وللتحقق من الفرضية الرئيسية تم التحقق من الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

نتائج الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص"، تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر عامل القوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي.

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين متغير القوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص

Adjusted R Square	R Square	R	Beta	Sig	قيمة (F) F-Test	Std. Error	قيمة (t) T-test	قيمة (β)	المتغير
0.009	0.012	*0.108		0.037		0.100	40.123	4.000	الثابت

			0.108-		4.370	0.061	2.090-	- 0.128	القوانين والتشريعات
--	--	--	--------	--	-------	-------	--------	------------	------------------------

من خلال الجدول السابق يلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير القوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص، حيث بلغت قيمة سيجمما Sig (0.037) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)، ووفقاً لقيمة بيتا Beta (-0.108) فإن نوع هذه العلاقة عكسية؛ كما ويبين الجدول أن قيمة اختبار F بلغت (4.370) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين متغير القوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص، وتؤكد هذه النتيجة أن متغير القوانين والتشريعات قد يؤثر في الأداء المالي لبلدية الفحيص، وبلغت قيمة معامل الارتباط R (0.108^a) وهو ارتباط جيد نوعاً ما، أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطي من خلال العلاقة التالية:

$$Y = 4.000 - 0.128 x_1$$

من خلال الجدول السابق يتضح ان قيمة معامل ال تحديد $2R$ قد بلغت (0.012) وهذا يعني أن متغير القوانين والتشريعات مسؤول عن تعزيز ما نسبته 1.2% من الأداء المالي لبلدية الفحيص، وهي نسبة ضعيفة ولكنها مؤثرة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$) للقوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص".

نتائج الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$) للعوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحيص." تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر متغير العوامل التنظيمية على الأداء المالي لبلدية الفحيص، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي.

جدول (6) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين متغير العوامل التنظيمية وبين الأداء المالي لبلدية الفحيص.

Adjusted R Square	R Square	R	Beta	Sig	قيمة (F) F-Test	Std. Error	قيمة (t) T-test	قيمة (β)	المتغير
						0.295	0.939	0.277	الثابت
0.576	0.579	0.761 ^a	0.761	0.000	162.577	0.073	12.751	0.928	العوامل التنظيمية

من خلال الجدول السابق يلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل التنظيمية وبين الأداء المالي لبلدية الفحيص، حيث بلغت قيمة سيجمما Sig (0.000) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)، ووفقاً لقيمة بيتا Beta (0.761) فإن نوع هذه العلاقة إيجابية طردية؛ مما يعني أن متغير العوامل التنظيمية من العوامل المؤثرة في الأداء المالي لبلدية

الفحص ، كما ويبين الجدول أن قيمة اختبار F بلغت (162.577) وهي دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وتدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير المستقل وهو العوامل التنظيمية والمتغير التابع وهو الأداء المالي، أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطي من خلال العلاقة التالية:

$$Y = 0.277 + 0.928 \cdot x_1$$

وبلغ معامل الارتباط R (0.761) وهو ارتباط متوسط نوعاً ما، وبلغ معامل تحديد R^2 (0.579) وهذا يعني أن متغير العوامل التنظيمية مسؤول عن المساهمة بما نسبته 57.9% من الأداء المالي في بلدية الفحص، وبذلك ترفض هذه الفرضية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية على الأداء المالي في بلدية الفحص " .

نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

وللتحقق من الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في بلدية الفحص "؛ تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر متغير تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي لبلدية الفحص، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي.

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين متغير تكنولوجيا المعلومات وبين الأداء المالي لبلدية الفحص

المتغير	قيمة (β)	قيمة (t) T-test	Std. Error	قيمة (F) F-Test	Sig	Beta	R	R Square	Adjusted R Square
الثابت	3.604	10.744	0.335	6.025	0.016	0.220	0.220 _a	0.049	0.041
متغير المعلومات	0.201	2.455	0.082						

من خلال الجدول السابق يلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير تكنولوجيا المعلومات وبين الأداء المالي لبلدية الفحص، حيث بلغت قيمة سيجما Sig (0.016) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)، ووفقاً لقيمة بيتا Beta (0.220) فإن نوع هذه العلاقة إيجابية طردية؛ مما يعني أن متغير تكنولوجيا المعلومات من العوامل المؤثرة في الأداء المالي لبلدية الفحص، كما ويبين الجدول أن قيمة اختبار F بلغت (6.025) وهي دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات) والمتغير التابع (الأداء المالي) أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطي من خلال العلاقة التالية:

$$Y = 3.604 + 0.201 \cdot x_1$$

وبلغت قيمة معامل الارتباط R (0.220) وهو ارتباط جيد نوعاً ما، وبلغت قيمة معامل تحديد R^2 (0.049) وهذا يعني أن متغير تكنولوجيا المعلومات في البلدية مسؤول عن التأثير بما نسبته 4.9% من الأداء المالي لبلدية الفحص وهي نسبة مؤثرة، وبذلك ترفض

الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في بلدية الفحيص ".
ملخص نتائج الدراسة

خرجت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

- اتفاق أفراد العينة على أن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في البلديات بشكل عام وفي بلدية الفحيص بشكل خاص بشكل مرتفع.
- اتفاق العاملين على أن القوانين والتشريعات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا التأثير مرتفع من وجهة نظرهم.
- اتفاق العاملين على أن العوامل التنظيمية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا التأثير مرتفع من وجهة نظرهم.
- اتفاق العاملين على أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا التأثير مرتفع من وجهة نظرهم.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير القوانين والتشريعات على الأداء المالي في بلدية الفحيص وهذا يعني أن متغير القوانين والتشريعات مسؤول عن تعزيز ما نسبته 1.2% من الأداء المالي لبلدية الفحيص.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل التنظيمية وبين الأداء المالي لبلدية الفحيص وهذا يعني أن متغير العوامل التنظيمية مسؤول عن المساهمة بما نسبته 57.9% من الأداء المالي في بلدية الفحيص.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير تكنولوجيا المعلومات وبين الأداء المالي لبلدية الفحيص وهذا يعني أن متغير تكنولوجيا المعلومات في البلدية مسؤول عن التأثير بما نسبته 4.9% من الأداء المالي لبلدية الفحيص وهي نسبة مؤثرة.

التوصيات

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- أن تقوم بلدية الفحيص بأجراء المزيد من الاهتمام حول أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي وذلك نظراً لأثره الإيجابي على الأداء المالي في البلدية.
- أن تقوم بلدية الفحيص بوضع سياسة استراتيجية يتم من خلالها متابعة تطبيق العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لزيادة تحسين أدائها المالي.
- القيام بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي وعقد المؤتمرات والندوات حول هذا الموضوع.
- أن تقوم البلديات بشكل عام وبلدية الفحيص بشكل خاص بالتوجه إلى الهيئات التشريعية، والقانونية المعنية بالتشريعات المالية، للعمل على بناء أسس استراتيجية للارتقاء بالأداء المالي، وأخذ ذلك في الاعتبار، عند إحداث أي تعديل أو تغيير لتلك التشريعات أو القوانين وذلك نظراً لأثرها الإيجابي على الأداء المالي.

- أن تقوم البلديات بشكل عام وبلدية الفحيص بشكل خاص بإدخال تكنولوجيا المعلومات بشكل أكثر في أداء العمل البلدي نظراً لأثره الإيجابي على الأداء المالي.

المراجع:

المراجع العربية

حسن، رفاه، و بيطار، منى. (2020). العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية: جامعة العربي بن مهدي أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج7، ع2 ، - 152 - 175.

الشبيل، سيف. (2015). أثر الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على تحسين الاداء المالي للشركات الصناعية الاردنية: دور ادارة المعرفة المحاسبية كمتغير وسيط. مجلة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي، مج21، ع1 ، 261 - 284.

الطراونة، أنس؛ واللاذ، علي. (2015). العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل - كلية الاعمال - جامعة الشرق الأوسط.

القضاة، مصطفى عبدالله أحمد. (2015). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية للفترة 2005 - 2011. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية: الجامعة الإسلامية بغزة - شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، مج23، ع1 ، 255 - 281.

المشاقبة، محمد. (2008). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمجالس البلدية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.

المراجع الأجنبية

Ahmaro, I. H. (2014). Controlling the financial performance of Jordanian municipalities by improving financial regulations an analytical study. *Journal of business studies quarterly*, 6(2), 67.

Collin, M. N., Caramazana, D. L., & Habeau, J. F. (2016). The Impact of Smart Technologies in the Municipal Budget: Increased Revenue and Reduced Expenses for Better Services. In *Uraía Workshop, Lefkoşa*.

Donatella, P. (2020). Is political competition a driver of financial performance adjustments? An examination of Swedish municipalities. *Public Money & Management*, 40(2), 122-130.

Ritonga, I. T., Clark, C., & Wickremasinghe, G. (2012). Assessing financial condition of local government in Indonesia: an exploration. *Public and Municipal Finance*, 1(2), 37-50.

Abstract:

The study aimed to identify the factors affecting the financial performance in municipalities as a case study in the municipality of Fuheis. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was followed. The study sample consisted of a random sample that included a number of workers in the Fuheis municipality, and their number reached 20 male and female employees of the Fuheis municipality. One of the most important findings of the study is the agreement of the sample members that there are a number of factors that affect the financial performance of the municipalities in general and in the municipality of Fuheis in particular. The results of the study also indicated that workers agreed that laws, legislation, regulatory factors, and information technology positively affect the financial performance in the Fuheis Municipality, and this impact is high from their point of view.

The study also found a statistically significant correlation between the laws and legislations variable on the financial performance in the municipality of Fuheis, which means that the laws and legislations variable is responsible for enhancing 1.2% of the financial performance of the Fuheis municipality, and the existence of a statistically significant correlation between the organizational factors variable and the financial performance of the Fuheis municipality, which means that the organizational factors variable is responsible for contributing 57.9% of the financial performance in the Fuheis municipality, and finally there is a statistically significant correlation between the information technology variable and the financial performance of the Fuheis municipality, which means that the information technology variable in the municipality is responsible for The impact is 4.9% of the financial performance of the municipality of Fuheis, which is an impressive percentage.

The study recommended the necessity for the Fuheis Municipality to develop a strategic policy through which the implementation of the factors that affect the financial performance is followed up to further improve its financial performance. And that the municipalities in general, and the municipality of Fuheis in particular, incorporate more information technology into the performance of municipal work, which will reflect positively on the financial performance.

Keywords: Financial performance, Municipalities, Fuheis municipality.